

غداً ذكرى مرور أربعين عاماً على صدور مرسوم إنشاء بنك الكويت المركزي



سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد (رحمه الله) بعد افتتاحه مبنى البنك عام 1977 برفقة محافظ البنك المركزي حينها حمزة عباس والشيخ عبدالله الجابر (رحمه الله)

بدأ نشاطاته بنقل حسابات الحكومة من البنوك التجارية إليه في يوليو 1969

الشيخ جابر الأحمد افتتح مبنى البنك في 1977 والشيخ سعد العبدالله أعاد افتتاح مبناه المجدد قبل 5 شهور من الاحتلال العراقي الآثم

من الجهد للحفاظ على زخم الاقتصاد الكويتي وتجنبه قدر الإمكان أي تأثيرات سلبية ناتجة عما تشهده الساحة العالمية حالياً من اضطرابات اقتصادية، وللبنك المركزي دور رئيسي في هذا المجال وخاصة بعد زيادة اعتماد النشاط الاقتصادي على الجهاز المصرفي وإزدياد أهمية دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية من تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة. ومن الأمور المهمة في هذا الشأن أن تقوم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية الوطنية على التفاهم والتشاور والتعاون وأننا على ثقة من أن البنوك التجارية ستقوم بالمتابعة والتعاون للقيام بدور أكبر في هذا المجال الحيوي ومجموعات وانما للمصلحة العامة التي هي فوق كل اعتبار.

وأنه لمن دواعي السرور أن نرى مؤسساتنا المالية قد بلغت هذه المكانة المتقدمة في العمل المالي والمصرفي، وأصبحت مثلاً يحتذى في منطقتنا للكفاءة وحسن الإدارة، وإذا كنا نشيد بما حققته مؤسساتنا المالية فإننا مع ذلك نتوقع منها المزيد من التطوير واستخدام التقنية المتقدمة والأخذ بأساليب الإدارة الحديثة والتدريب ونهضة الشباب الموهل للقيام بدور أكبر في هذا المجال الحيوي من العمل الاقتصادي.

الإدارة الحكومية

ولابد لنا وقد تطرقنا إلى موضوع الإدارة الحديثة من الإشارة إلى أن الإدارة الحكومية لا تزال دون المستوى المطلوب، وقد حاولنا إصلاح بعض العيوب في قانون الوظائف العامة، ولكننا وجدنا أن ذلك سيكون نوعاً من الترقيع غير الجدي على المدى البعيد، وأن التنظيم الإداري بما فيه قانون الوظائف العامة يحتاج إلى نظرة جديدة وتغيير شامل يصحبهما في الوقت ذاته تغيير جذري لمفهوم الوظيفة العامة وإداء الموظف لواجبه وتعامله مع مراجعيه من أفراد الجمهور. ويقوم ديوان الموظفين حالياً بالتعاون مع وزارة التخطيط وجهات مختصة أخرى بإعداد مشروع جديد متكامل للإدارة الحكومية لاستخدام كل ما يمكن من أساليب التقنية الحديثة في تطوير الإدارة العامة مع الاستفادة من الخبرات المتطورة للدول الأجنبية المتقدمة في هذا المجال.

دخول البورصة الساحة العالمية

حضرات الأخوان، لقد تم منذ أيام افتتاح البورصة التي هي أول سوق للأوراق المالية في منطقتنا، وقد كان الغرض من إنشائها ضبط التعامل والتنظيم في سوق الأسهم وإعطاء صورة سليمة لأوضاع المؤسسات والشركات المتداولة أسهمها، وكذلك الحرص على تجنب الطفرات الأنيمة المفتعلة في أسعار الأسهم وما تسببه من أضرار. ولقد دلت تجربة الأيام القليلة الماضية على أن الأمور في سوق الأوراق المالية تسير إلى حد ما في الطريق الصحيح، وأننا نأمل أن تواصل البورصة التطور والتقدم، وأن يتسع نطاق نشاطها واهتماماتها ليشمل أيضاً منطقة الخليج والعالم العربي ولنتهيها لدخول الساحة العالمية في المستقبل المتطور بأذن الله.

الحكومة ماضية في تعزيز البنية الاقتصادية

حضرات الأخوان، لقد ظل الإنفاق الحكومي منذ نشأة نهضتنا الحديثة يشكل العماد البنية ص 21

كبير من رجال الاقتصاد في البلاد. وقد القي سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد (رحمه الله) كلمة بمناسبة افتتاح البنك تعيد «الأنباء» نشرها للاضاءة على تلك المرحلة المهمة من تاريخ بلدنا الاقتصادي. «حضرات الأخوان، يسرني ان تلقتي اليوم لاحتفل بافتتاح المقر الجديد لبنك الكويت المركزي الذي هو فرع رئيسي للإدارة الاقتصادية للدولة. وإذا كان البنك بصورته الحالية يعتبر حديث العهد نسبياً فإن ذلك كان مبعثه الحرص على أن يقوم البنك على أسس سليمة وأسس كفلة له التطور والتدرج من إدارة ملحقة بوزارة المالية إلى مجلس للنقد ثم استكمال أسباب ومقومات قيامه كبنك مركزي للدولة.

مزيد من الجهد للحفاظ على زخم الاقتصاد

ان المرحلة الجديدة التي دخلها الاقتصاد الكويتي والمتميزة باتساع وتشعب نشاطه وبروزه على المستوى العالمي في وقت تتعدد فيه الظروف الاقتصادية الدولية، ويواجه فيه العالم الكثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية - هذه المرحلة تضع على كامل الإدارة الاقتصادية الوطنية قدراً أكبر من المسؤولية يتطلب المزيد



مجسم مبنى البنك المركزي الجديد

وفي المجال العربي شارك البنك المركزي في إعداد رأي حكومة الكويت إزاء الموضوعات النقدية والمالية التي جرى بحثها في نطاق جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. أما دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي وتوجيهه، فإن البنك يباشر هذا العمل المهم من أعمال البنوك المركزية، ويرسم سياسته النقدية والائتمانية على ضوء ما يتلمسه من احتياجات النشاط الاقتصادي. ويسعى البنك دائماً إلى أن يكون الائتمان المصرفي في خدمة النشاطات الاقتصادية المنتجة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

افتتاح مبنى البنك المركزي عام 1977

يوم العاشر من ابريل 1977 كانت الكويت على موعد مع سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد (رحمه الله) الذي افتتح مبنى بنك الكويت المركزي، وكان سموه حينها ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، وحضر حفل الافتتاح كبار الشيوخ والوزراء وكلاء الوزارات ورؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات المساهمة وعدد



كلمة المغفور له الشيخ جابر الأحمد أثناء افتتاحه مبنى البنك عام 1977

أعاد:محمد ناصر
غداً الثلاثون من يونيو يصادف ذكرى مرور أربعين عاماً على مرسوم إنشاء البنك المركزي الكويتي وفق القانون رقم 32 الصادر في يونيو عام 1968 ليحل بذلك محل مجلس النقد الكويتي الذي أسس بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1960، وذلك لمسايرة تطور الأنشطة الاقتصادية المحلية في الداخل والخارج، وخاصة بعد تزايد أهمية دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وقد اقتصر دور مجلس النقد آنذاك على إصدار أوراق النقد المصكوكات، ولم تكن لهذا المجلس الاختصاصات الأخرى الرئيسية التي تمارسها البنوك المركزية مثل رسم وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على البنوك.

هذا وقد بدأ بنك الكويت المركزي في أول ابريل من عام 1969، في مباشرة أعماله لتحقيق اغراضه المخصوص عليها في المادة 15 من قانون انشائه والتي تتمثل فيما يلي: ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة، العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي، مراقبة الجهاز المصرفي في الكويت، القيام بوظيفة بنك الكويت، تقديم المشورة المالية للحكومة.

«الأنباء» وبهذه المناسبة تسترجع صوراً نادرة ومحطات مميزة من مسيرة وتاريخ البنك المركزي.

تاريخ من الانجازات

وإتى إنشاء البنك المركزي بمبادرة من سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد «رحمه الله» بعد عام واحد على تأسيس مجلس النقد حيث كان إنشاء بنك مركزي للدولة أحد تطلعات سموه الاقتصادية منذ أن كان وزيراً للمالية لكي تعمل هذه الجهة على تأمين ثبات النقد الكويتي وعلى توجيه سياسة الائتمان وزيادة الدخل القومي وكان ذلك تعبيراً عن نظرة سموه «رحمه الله» الثاقبة وادراكاً لضرورة استكمال أركان الدولة الأساسية بعد الاستقلال، ولأهمية وجود بنك مركزي يرسم السياسة النقدية ويقود القطاع المصرفي، والقطاع المالي عامة، على طريق النفع العام للاقتصاد الكويتي، ويساهم بأعماله في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وبعد الدراسة والإعداد صدر القانون رقم 32 لسنة 1968 بإنشاء بنك الكويت المركزي، وفي أول ابريل من عام 1969 بدأ البنك المركزي بممارسة نشاطه، ولقد قام البنك بتنفيذ أحكام قانون ومباشرة المهام المنوطة به على مراحل، وبعد الإعداد لكل مرحلة بما تحتاجه من قدرات فنية لدى البنك المركزي نفسه، ومن استيعاب الجهاز المصرفي وتفهمه لمتطلبات البنك المركزي منه.

لقد بدأ البنك المركز نشاطه بممارسة إحدى وظائفه وهي أنه بنك الحكومة يقدم لها العمليات والخدمات المصرفية داخل البلاد وخارجها، فتم نقل حسابات الحكومة بالدينار الكويتي من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وكان ذلك في شهر يوليو من عام 1969، وبعدها بفترة وجيزة أصبح البنك يقوم بعمليات فتح الاعتمادات المستندية وتحصيل ودفع الشيكات والحوالات لحساب وزارات الدولة، وكوكيل مالي عن الحكومة قام البنك المركزي بإدارة وإنجاز العمليات المترتبة على عضوية الكويت في صندوق النقد الدولي، كما ساهم في إعداد رأي حكومة الكويت إزاء الموضوعات التي تطرح على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

غداً ذكرى مرور أربعين عاماً على صدور مرسوم إنشاء بنك الكويت المركزي



الشيخ سالم عبدالعزيز

قضاها بين أروقة البنك المركزي
سالم عبدالعزيز.. 35 عاماً من الإنجازات

هو أحد بناء السياسة النقدية في الكويت قبل التحرير وبعده وأحد أبرز رعاتها الأساسية، الذي أعطى من عمره ما يفوق الخمسة والثلاثين عاماً قضاها بين ردهات المرفق الاقتصادي الأهم في البلاد فتدرج في المناصب المختلفة حتى تبوأ منصب محافظ البنك المركزي منذ 1 أكتوبر عام 1986 حتى 30 سبتمبر 2011 بحسب المرسوم الذي صدر في 27 مايو 2006 والذي جدد تعيينه محافظاً للبنك المركزي بدرجة وزير لمدة خمس سنوات اعتباراً من 30 سبتمبر 2006.

لم تمر ستة أشهر على افتتاح مبنى البنك المركزي الجديد في فبراير عام 1990 حتى جاء الإحتلال العراقي الأثم الذي حاول طمس هوية وطننا فكان عام 91 عام عودة الحق الي أهله وعام الفرح بالتحرير من دنس المحتلين فبرز من وسط أهالي الفرح صوت أعطى دفعة معنوية هائلة للمواطنين بشرهم بان الدينار الكويتي عائد بنفس قوته وقيمه قبل الغزو.

هكذا هو الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح صاحب الإرادة القوية والعزيمة التي لا تلين والذي ولد في 1 نوفمبر 1951، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاقتصاد عام 1977 من الجامعة الأميركية في بيروت، وقبل ذلك شغل الشيخ سالم عبدالعزيز منصب رئيس مجلس الإدارة لمعهد الدراسات المصرفية، ثم المحافظ المناوب لدولة الكويت في صندوق النقد الدولي، ثم تولى منصب المحافظ المناوب لدولة الكويت في صندوق النقد العربي، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي منذ 1986/9/30 والمدير التنفيذي للرقابة المصرفية والسياسة النقدية بنك الكويت المركزي منذ 1985/7/15 إلى 1986/3/8، ومدير إدارة الرقابة المصرفية بنك الكويت المركزي منذ 1984/8/8 إلى 1984/7/14، ورئيس قسم التفتيش ونائب مدير إدارة الرقابة المصرفية بنك الكويت المركزي منذ 1984/3/17 إلى 1984/8/7، ورئيس قسمي الاستثمار والدراسات ونائب مدير إدارة العمليات الأجنبية بنك الكويت المركزي منذ 1980/2/18 إلى 1984/3/16، ورئيس قسم الدراسات إدارة العمليات الأجنبية بنك الكويت المركزي منذ 1978/5/29 إلى 1980/3/17، ومحلل اقتصادي قسم الدراسات - إدارة العمليات الأجنبية بنك الكويت المركزي منذ 1977/10/1 إلى 1978/5/28.

وكان عضواً في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار منذ 17 مايو 1987 والجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمجلس الأعلى للتبترول منذ 11 يوليو 1993 ورئيس فريق العمل الذي يتولى حالياً دراسة سبل تطوير الكويت لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً، ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورئيس وحدة التحريات المالية الكويتية في بنك الكويت المركزي، وعضو اللجنة العليا للتنمية وإصلاح المسار الاقتصادي.

وشارك الشيخ سالم في العديد من المؤتمرات الاقتصادية والتي أكثر من 65 كلمة في مجالات البنوك في مختلف المؤتمرات والندوات التي عقدت محلياً وخارجياً، وتم تجميع هذه الكلمات في 6 كتب من إصدارات "المركزي" وتم اختيار الشيخ سالم كشخصية العام المصرفية 6 مرات من قبل، وفقاً لاستطلاعات أجرتها مؤسسات متخصصة، منها مجلة "ذي بانكر" العالمية ومركز البحوث العربية في جامعة لندن، وتم اختياره عضواً في المجلس الدولي للمراقبين التابع للجامعة الأميركية في بيروت.

واستطاع الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح ان يرسخ أقدام البنك المركزي ويدعم موقعه بين البنوك المحلية باعتباره المرجعية العليا لهذه البنوك. وفي عهده صدر قانون مكافحة عمليات غسل الأموال الذي أوكل للبنك المركزي وظائف مهمة في هذا المجال، وتشديد البنوك الكويتية عادة بجهود البنك المركزي ومحافظه في الرقابة الدقيقة على عمليات غسل الأموال الى الدرجة التي جعلت الكويت تكتسب سمعة عالمية باعتبارها دولة خالية من عمليات غسل الأموال.

كذلك صدر في عهده قانون المصارف الإسلامية، وكان للمحافظ دور كبير حيث حقق فيها رؤيته القاضية بالمحافظ على البنوك القائمة وعلى تجربة الكويت في البنوك الإسلامية من خلال السماح بتأسيس البنوك الإسلامية على مراحل زمنية ووفق تدرج معين.

وفي العام 2007 كان للشيخ سالم بصمته الأهم في مجال العمل المصرفي حيث اتخذ قراراً رائداً على المستوى الخليجي وأعلن فك ارتباط الدينار الكويتي بالعملة الأمريكية، بسبب التراجع المستمر لسعر صرف الدولار، وهو ما نتج عنه زيادة معدل التضخم في الكويت، وقد كان لهذه الخطوة تأثيرها الكبير على الساحتين المحلية والإقليمية للدرجة التي جعلت دولا خليجية أخرى تفكر في اتباع النهج نفسه واتخاذ خطوات مماثلة تتعلق بعملاتهما.



المغفور له سمو الأمير الولد الشيخ سعد العبدالله يتفقد مع محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز منشآت البنك أثناء افتتاحه في فبراير 1990

أنشئ ليحل مكان مجلس النقد الكويتي الذي اقتصر دوره حينها على إصدار أوراق النقد والمصكوكات

العمل على تأمين ثبات النقد وإصدار العملة وتوجيه سياسة الائتمان من أغراض إنشاء المركزي

ولما كان هذا الموضوع يهم المواطنين جميعاً فإنني أدعو كل من يرغب من أبناء وطننا أفراداً كانوا أم جماعات، للاتصال أو الكتابة الى مجلس الوزراء لتقديم ما قد يكون لديهم من آراء أو مقترحات في هذا الشأن سائلين المولى عز وجل أن يسد خطانا جميعاً لخير ورفعة وطننا العزيز وتقدمه واستقراره والسلام عليكم.

وبعد ذلك ألقى محافظ بنك الكويت المركزي السيد حمزة عباس كلمة بتلك المناسبة عرض فيها ما قام به البنك المركزي من أعمال خلال ثمان سنوات مضت حينها من عمر البنك المركزي.

المبنى المجدد عام 90

وضمن اطار احتفالات الكويت بالذكرى التاسعة والعشرين للعيد الوطني وتحديداً في 19 فبراير 1990 قام سمو الأمير الولد الشيخ سعد العبدالله - رحمه الله - عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء بافتتاح المبنى المجدد للبنك المركزي بحضور جمع من الشيوخ والوزراء والوكلاء ورؤساء مجالس ادارات البنوك وشركات الاستثمار ولغيف من الشخصيات الاقتصادية.

وكان سموه - رحمه الله - حرص على رعاية الافتتاح كتعبير لما كان يوليه سموه من اهتمام للقطاع الاقتصادي بصورة عامة في اطار تصوراتهِ لتنشيط الاقتصاد الوطني وانهاشه وتنمية دوره ودعم أنشطته. وألقى محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز كلمة في تلك المناسبة عرض فيها للتطورات الرئيسية التي شهدتها الجهاز المصرفي في الكويت وأكد عزم البنك على مواجهة تحديات المستقبل والقيام بدور فعال في مسيرة الاقتصاد الكويتي.

مبنى شرق

أما المبنى الجديد فسيتتم انشاؤه في منطقة شرق على الأرض المواجهة لسارح الخليج العربي من الجهة الشمالية وسارح عبدالله الأحمد من الجهة الجنوبية وبين مبنى مكتبة الباطن المركزية للشعر العربي من الجهة الغربية ومبنى مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء - وزارة الصحة سابقاً - من الجهة الشرقية.

ويتكون المبنى من برج للمكاتب ودور أرضي وعدد 41 دوراً فوق الأرض ومبنى مواقف للسيارات متعدد الأدوار (3 سراديب، أرضي، 4 أدوار فوق الأرض) وبمساحة إجمالية بحدود 2م5000م تقريباً.

والحافز الفردي المبدع. وإن الواجب يتطلب منا ألا نتوقف أبداً عن مواصلة السعي نحو الإصلاح والأنفع لوطننا ومجتمعنا وتحقيق التوازن السليم بين الدوافع البناءة المبدعة لجميع المواطنين على اختلاف تخصصاتهم وقدراتهم وحشد طاقاتهم للعمل في بوتقة الصالح الوطني الذي هو رائد الجميع راجين للبنك المركزي وسائر مؤسساتنا المالية والاقتصادية دوام التقدم والتفوق في خدمة اقتصادنا ووطننا.

تعزير الحرية والحياة الكريمة لشعبنا

حضرات الأخوان، ان الولد القائد صاحب السمو أمير البلاد المعظم الذي أنقذ الكويت في الوقت المناسب من الهوة التي كادت تعصف بأمنها واستقرارها والذي استقبلته بقلوبها الجماهير الحاشدة من أبناء شعبنا الكريم بعد عودته بحمد الله سالماً معافياً تقديراً منها وعرفاناً بالجميل لوالد هذا الشعب وقائد مسيرته الخيرة - قد كلف حكومته قبل أسبوع بدراسة واقتراح أنسب السبل لتحقيق الهدف المنشود في تعزير الحرية والحياة الكريمة لشعبنا وصيانة أمنه واستقراره على نهج قيمنا وتقاليدنا الكويتية الأصيلة وتعاليم ديننا الحنيف.



سمو الأمير الولد الشيخ سعد العبدالله (رحمه الله) لدى افتتاحه المبنى المجدد للبنك المركزي عام 1990

تمة المنشور من 20

الاساسي والمحرك الاول لعجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، ومع ان القطاع الاهلي قام بدور طيب نسبياً في هذا المجال، فإنا نتوقع زيادة هذا الدور، وبخاصة في المشاريع الإنمائية الكبيرة ذات المدى البعيد، والحكومة من جانبها ماضية في تنفيذ كل المشاريع الكبرى اللازمة لتعزيز البنية الاقتصادية والتوسع في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويقارب رصيد الالتزام الحكومي للمشاريع العامة بما فيها المخصص للمؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة حتى نهاية السنة المالية الحالية نحو 1500 مليون دينار من المقرر ان يصرف منها خلال السنة المالية المقبلة 77 - 78 اكثر من 500 مليون دينار والباقي يصرف خلال السنوات الثلاث المقبلة، هذا بالإضافة الي استثمارات القطاع المشترك والقطاع الاهلي والمبالغ المخصصة للاستثمارات، وكذلك المشاريع الجديدة المطلوبة للوزارات في السنة المالية المقبلة.

ولقد حرصنا على ان تشمل هذه المشاريع جميع مناطق البلاد، وان تتوافر فيها الاستثمارية المتزايدة تبعاً للاحتياجات العامة، أمليين ان تسهم هذه المشاريع في تحقيق ما نشده لوطننا العزيز من مزيد التقدم والرفاه والأزدهار.

الدولة وحماية الاقتصاد الوطني

حضرات الاخوان، لقد ارتضينا الاقتصاد الحر مبدأً لمجتمعنا إيماناً بأنه أنسب وأصلح النظم الاقتصادية لما يوفره من حافز فردي وتيمان للتكلفة الحقيقية ولكننا في الوقت ذاته حريصون على انضباطية اقتصادنا وتجنب أي تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

وإذا كانت أعرافنا وتقاليدنا ودستورنا قد كرسست مبدأ الاقتصاد الحر فإن ثمة ظروفًا لا يمكن تجاهلها حتمت وتحت تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني وتحقيق المصلحة العامة في توفير الرفاه والاستقرار للمواطنين جميعاً وأرساء قواعد العدالة الاجتماعية، ومن هنا كانت تجربتنا في إقامة القطاع العام والقطاع المشترك الى جانب القطاع الأهلي الذي يعمل في اطار القانون والصالح العام. وقد أثبتت هذه الصيغة فعاليتها وجدواها في خدمة مجتمعنا ونحمد الله ان وفقنا لانتهاج هذه السياسة التي وطدت دعائم اقتصادنا وحقت الرفاه لمجتمعنا وجمعت بين العدالة الاجتماعية